دراسة عن التمكين الاقتصادي—المجلس القومي للمرأة

مقدمة

الهدف الرئيسي لهذا التقرير في اجراء تقييم للعوامل التي تسهم في استمرار تدنِّي مُعدَّل مشاركة المرأة المصرية في قوة العمل، والذي يبلغ حالياً 23.1 %، وتحديد السياسات والحلول المراعية للمساواة بين الجنسين من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، وفي الوقت نفسه تضييق الفجوات بين النوع الاجتماعي

لا يمكن لاستدامة النمو الاقتصادي أن تتحقق سوى بمشاركة جميع فئات المجتمع، وتُمثِّل النساء مورداً غير مُستغَل في الاقتصاد المصري، وهي حقيقة أشار إليها تقرير البنك الدولي 2010 عن المساواة بين الجنسين.

وتشكل المعاملة التي تنطوي على تمييز وإجحاف للنساء في سوق العمل، لاسيما في القطاع الخاص، عقبة كبيرة في طريق مشاركتهن ومساهمتهن في النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، قدَّر تقرير في عام 2012 لمؤسسة بوز آند كومباني عن المرأة وعالم العمل أنه إذا أصبحت معدلات تشغيل الإناث مساوية لمعدلات تشغيل الذكور في مصر، فإن هذا سيؤدي إلى زيادة نسبتها 34 % في إجمالي الناتج المحلي. ولا يُمكِن للجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي أن تؤتي ثمارها إلا إذا أُتيحت لهن موارد كافية، مع مراعاة الترابط بين الركائز الثلاث للإطار المفاهيم لمطبوعة «تقرير عن التنمية في العالم) 2012: المساواة بين الجنسين والتنمية» وهي: القدرات البشرية والفرص الاقتصادية والتعبير عن المرأة والولاية لا بد من التعامل مع الأسر والمؤسسات والأسواق

فعلى سبيل المثال، يعوق عدم تطور مؤسسات سوق العمل مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي، لكن دور الشبكات الاجتماعية والظروف الاقتصادية يتجاوز هذا في أغلب الأحيان، وقد يكون ذا تأثيرات إيجابية أو سلبية بحسب السياق السائد. يُمثِّل تيسير المشاركة الفاعلة للنساء في الأنشطة الاقتصادية أولوية ملحة على قمة الأجندة الوطنية، وهوما يتطلب تشريعات وسياسات أُحسِنت صياغتها، وحلولاً مبتكرة، وشراكات قابلة للاستمرار بين القطاعين العام والخاص. ويتطلَّب أيضاً تحوُّلاً في الثقافة العامة للمؤسسات، وفي عقلية الافراد من النساء والرجال على السواء

مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي

- لم يطرأ أي تغيُّرٌ ملموس على وضع المرأة منذ إصدار تقرير البنك الدولي 2010 عن المساواة بين الجنسين. وتشير الدراسة إلى أنه على الرغم من المكاسب التي تحقَّقت على بعض الأصعدة، ولاسيما التعليم والرعاية الصحية ومعدلات البقاء على قيد الحياة والتمكين السياسي، فإن الفجوة الاقتصادية تظل دون تغيير. وتُؤكِّد معظم المؤشرات التي تقيس عدم المساواة بين الجنسين تدنِّي ترتيب مصر فيما يتعلق بالمشاركة والفرص الاقتصادية المتاحة للنساء. وفي هذا السياق، أظهر مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2017 أن مصر حلت في المركز 135 من بين 141 بلداً في مجال المساواة بين الجنسين من حيث المشاركة والفرص الاقتصادية. التناقص في معدل مشاركة النساء في قوة العمل قُدِّر بنسبة 21 % في 1998 ارتفعت إلى 27 % في 2006 وعادت للتراجع إلى 23.1 % في 2016. التمثيل غير المتناسب للنساء في القطاع العام والاقتصاد غير الرسمي؛ مشاركة عدد أكبر من النساء، مقارنةً بالرجال، في العمل بدون أجر لمنفعة افراد الأسرة، وقضاؤهن وقتاً طويلاً في أداء هذا العمل

نفاذ المرأة إلى الخدمات المالية في مصر، التقرير الختامي نوفمبر 2015، من إعداد منظمة وجوه جديدة أصوات جديدة

ويشيع تفضيل النساء للعمل في القطاع العام، ويُعزَى ذلك إلى عوامل متنوعة، منها أن ظروف العمل في القطاع الخاص لا تلبي متطلبات النساء من حيث الأمان الوظيفي، وساعات العمل؛ ومن الأسباب أيضا تحيُّز القطاع الخاص المناهض لتشغيل النساء، وذلك أساساً بسبب التكاليف المتصورة المرتبطة بتشغيل النساء. وتشير دراسة عن مشاركة النساء في الوظائف ذات

الأجر إلى أنه في عام 2012 كان 50 % من النساء العاملات مقابل 20 % من الرجال العاملين يعملون في القطاع العام. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الموظفين في القطاع الحكومي المصري ازداد بنسبة 2% إلى 5.55 مليون في 2012 / 2013 ، نصفهم من النساء. ولكن كان هذا قياساً لمرة واحدة، وتركَّزت الزيادة في القطاع التعليمي، وهو أدنى القطاعات اجرا وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ، وكان أيضاً أحد أبرز القطاعات الاثني عشر التي يتسم فيها تشغيل النساء بأنه غير متناسب مقارنةً بالرجال

تتقاضى قرابة نصف عدد النساء العاملات في وظائف بالقطاع غير الرسمي أجور متدنية لا تتوفر فيها أو تغيب عنها إمكانية الحصول على ضمان اجتماعي، وهن في معظمهن أميات يفتقرن إلى المهارات، ولا يتاح لهن الحصول على وظيفة في القطاع الرسمي. وفيما يتعلق بالعمل بغير أجر، أظهرت نتائج مسح استخدام الوقت في عام 2015 أن العمل بلا أجر أكثر انتشارا بدرجة كبيرة بين الإناث، وأن 91 % من النساء اللاتي شاركن في المسح قلن إنهن يقضين وقتاً في أنشطة منزلية بلا أجر مقابل 26 % من الرجال، وقالت 27 % من النساء إنهن يقضين وقتاً في رعاية افراد الأسرة بدون أجر مقابل 8% من الرجال. وفي المتوسط، تقضي النساء وقتاً أكثر كثيرا من الرجال في أداء مثل هذه الأعمال، التي قدَّر المسح أن قيمتها تبلغ 496 مليار جنيه مصري. علاوةً على ذلك، لاحظ المسح أن أعباء العمل المنزلي بلا أجر على النساء المتزوجات لا تقل حينما يلتحقن بسوق العمل. ومرة أخرى، تلعب الأعراف الاجتماعية والقيم الذكورية التقليدية دور في تخصيص المسؤولية عن تربية الأطفال والتدبير المنزلي، وأعمال الرعاية للنساء في المقام الأول

ويبدو أن العمل الحر هو الملاذ الأخير للنساء اللاتي يعجزن عن إيجاد وظيفة ذات أجر. علاوةً على ذلك، توصف منظومة ريادة الأعمال في مصر بأنها تتحرك بدافع «الضرورة وقصد الكفاف» وليس «اغتنام الفرص،» ويصدق هذا بدرجة أكبر على مشروعات النساء اللاتي يتركَّز معظمها في القطاعات متناهية الصغر وغير الرسمية. ووفقاً للهيئة العامة للرقابة المالية، تبلغ نسبة المشروعات التي تمتلكها أو تديرها نساء 23 %، معظمها في قطاع المشروعات متناهية الصغر. ويشكل الحصول على التمويل أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها رائدات الأعمال لعدة أسباب، وأيضاً لأن البنوك تفرض متطلبات صارمة تتعلق بالضمانات. **وعلاقة التقاطع بين الشمول المالي وريادة الأعمال**

أخيرا تشير البحوث التي تستند إلى الأدلة والشواهد إلى أن الزواج أحد الأسباب الرئيسية لتدنِّي مشاركة النساء في سوق العمل، فالنساء إمَّا يمتنعن عن البحث عن وظيفة لأنهن وأقاربهن من الذكور يعتقدون أن العمل، ولاسيما في القطاع الخاص، قد يُضعِف احتمالات زواجهن، ويخترن عملا ذا متطلبات أقل، أو يخرجن من سوق العمل كليةً بعد الزواج. وللزواج المبكر عواقب سلبية على صحة المرأة وتحصيلها الد ا رسي، ويرتبط ارتباطاً طردياً مع تدنِّي معدل المشاركة في قوة العمل. وهذه الممارسة أكثر انتشارا في الريف، لاسيما في صعيد مصر، حيث ترتفع معدلات الفقر، إذ يعجز 56.8 % من السكان عن تلبية احتياجاتهم الأساسية

الاقتصاد غير الرسمي والرفاهة الاجتماعية والاقتصادية للنساء في مصر، لريهام رزق وهالة أبو علي، ورقة العمل 910 ، منتدى البحوث الاقتصادية، 2015 .

يشير العديد من تحليلات أثر التحوُّل السياسي في 2011 على بيئة الاقتصاد الكلي في مصر إلى أن المساوئ الاجتماعية وعدم المساواة أديا إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي، ونشأت عن ذلك آثار غير متناسبة على النساء مقارنةً بالرجال. فقد زادت معدلات الفقر إلى 27.8 % في عام 2015 مقابل 26.3 % في 2012 / 2013 ، و 25.2 % في 2010 /.2011 ونتيجة لذلك، تأثرت قدرة الأسر على الحصول على الغذاء بشكل سلبي باستراتيجيات التكيُّف السلبية التي أدت إلى تدهور معدلات الإصابة بالتقزُّم، وانتشار البدانة مع ارتفاع معدلات فقر الدم. . وتؤدي الآثار الناشئة عن تدابير ضبط المالية العامة التي اتخذتها الحكومة المصرية، ومنها رفع أسعار منتجات الطاقة، وتطبيق ضريبة قيمة مضافة جديدة إلى تفاقم أعباء الفقر. علاوةً على ذلك، فقد تفاقمت الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية بسبب الانخفاض الكبير لقيمة الجنيه المصري في أعقاب قرار البنك المركزي تحرير العملة، وما نجم عنه من ارتفاع معدل التضخم من 13.3 % في 2016 إلى 30.4 % في 2017 وانخفاضه إلى 12.6 % في الربع الأول من 2018.

وتحوم معدلات البطالة حول 12 %، لكنها أعلى كثيرا في صفوف الشباب والنساء. ففي عام 2016، كانت هناك امرأة واحدة عاطلة عن العمل من بين كل أربع نساء 25 %، وهو معدل أعلى كثيرا من معدل البطالة البالغ 9% بين الرجال. وفي هذا

السياق، كشفت جولتان من مسوح النشء والشباب أجريتا في 2010 و 2014 أن النساء يعتقدن أنه حينما تقل الوظائف، يجب إعطاء الأولوية للرجال لأنهم العائل الرئيسي للأسرة. ومن الأمور التي تقيد إمكانية حصول المرأة على المنتجات والخدمات المالية والاستفادة منها محدودية تحكمها في الموارد لاستخدامها كضمان، وغياب القد ا رت المالية لاسيما في الريف، واعتقاد البنوك أن النساء بوجه عام يمثلن قطاعاً عالي المخاطر. وقد قدَّرت دراسة في الآونة الأخيرة عن مدى الإلمام بالأمور المالية في المنطقة العربية أن المعدل العام للقد ا رت المالية في مصر يبلغ 27 % (25 % بين الرجال و 30 % بين النساء). لكن مصر في الآونة الأخيرة جعلت الشمول المالي للمرأة هدفاً صريحاً من أهداف أجندتها الوطنية

يشكل العنف ضد المرأة انتهاكا لحقوق الإنسان، وتتمخض عنه تبعات وتكاليف اجتماعية واقتصادية، إذ إنه يتسبَّب في فقدان الوظائف وانخفاض الإنتاجية. ومن التكاليف الاجتماعية انعدام الأمان المادي والعاطفي، والإجهاد النفسي، وضعف الثقة، وانحسار القدرة على المساهمة في التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالتكاليف النقدية، فقد قدَّر مسح التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة في مصر لعام 2015 هذه التكلفة بمبلغ 2.17 مليار جنيه سنوياً. 24 وقدَّر المسح أن 7.9 مليون امرأة مصرية يتعرضن سنوياً للعنف على أيدي أزواجهن أو أقارب من الدرجة الأولى و/أو غرباء في أماكن عامة، بما في ذلك في وسائل النقل العام. وتأتي مصر في صدارة البلدان العربية من حيث تقديم شواهد موثوق بها تُؤكِّد أن مكافحة العنف ضد المرأة أولوية قصوى ترتبط ارتباطاً وثيقا بمعالجة عدم تمكين المرأة وركود مشاركتها في النشاط الاقتصادي والنمو المالي

أسباب تبعث على التفاؤل

- على الرغم من تدنِّي مستوى المشاركة الحالية للمرأة في النشاط الاقتصادي، فإن بعض التطورات الإيجابية تبعث على التفاؤل:

- فقد تحقَّق تقدُّم كبير في تنفيذ رؤية مصر وخطتها للإصلاح طويل الأجل –رؤية 2030 واستراتيجية مصر للتنمية المستدامة. وللاستراتيجية مؤشرات أداء رئيسية، وتضع الخطة أهدافا طموحة ومُحدَّدة حسب نوع الجنس، وتشتمل على خفض البطالة بين الإناث، وزيادة مشاركة المرأة في العمل في القطاع الرسمي. أعدت الحكومة المصرية استراتيجية وطنية لتمكين المرأة للمرة الأولى، حيث أطلق المجلس القومي للمرأة أول استراتيجية وطنية لتمكين المرأة، سيُشار إليها فيما بعد باستراتيجية المرأة التي أطلقها المجلس القومي مع أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة، ومع الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة –رؤية 2030 . وترتكز استراتيجية المرأة على أربعة محاور: التمكين السياسي، والتمكين الاقتصادي، والتمكين الاجتماعي، والحماية من كل أشكال العنف. وهي تتضمن أيضاً نظامًا شاملا للمتابعة والتقييم، مع مجموعة من المؤشرات والأهداف حتى عام 2030 لتدعيم مستويات المساءلة. علاوة على ذلك، تدعو استراتيجية المرأة إلى

- إنشاء مرصد الم أ رة المصرية الذي سيتولى إعداد بطاقات قياس تعكس قيم مختلف المؤش ا رت ومدى التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف

- **إعلان عام 2017 عاماً للمرأة المصرية**. فقد أعلن الرئيس المصري ورئيسة المجلس القومي للمرأة أن عام 2017 هو عام المرأة المصرية. وتكمن أهمية هذا الإعلان في تأكيده على الالتزام الدستوري للدولة بسن التشريعات اللازمة لتمكين المرأة المصرية وضمان تمثيلها العادل في كل مواقع اتخاذ القرار . إن مصر تمضي بخطى حثيثة على الطريق نحو تحقيق الشمول المالي. فقد تبنَّت مصر إعلان مايا الذي صدر في عام 2011 في منتدى السياسات العالمي في المكسيك. ويعد الالتزام بهذا الإعلان وسيلة للنهوض بالشمول المالي، من أجل المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى وجه التحديد الهدف الأول: القضاء على الفقر. ويُركِّز الإعلان على تهيئة البيئة المواتية، وتنفيذ إطار العمل الصحيح، وضمان اتخاذ إجراءات لحماية المستهلك، واستخدام البيانات في اثراء جهود الشمول المالي وتتبُّع التقدم المحرز نحو تحقيقه. وتشتمل الالتزامات المتصلة بالمرأة على وضع مجموعة من مؤشرات جانب العرض بشأن إمكانية حصول المرأة على الخدمات المالية والاستفادة منها بنهاية عام 2018 ، وتحديد خط أساس للفجوة بين الجنسين بنهاية عام 2018 ، وتقليص الفجوة بين الجنسين في مصر بمقدار النصف بحلول عام 2021
- علاوةً على ذلك، تم توقيع بروتوكول الشمول المالي للمرأة بين البنك المركزي المصري والمجلس القومي للمرأة أثناء منتدى التحالف من أجل الشمول المالي الذي عقد في سبتمبر 2017 . ويأتي هذا البروتوكول في إطار مبادرة للتمويل متناهي الصغر بقيمة 1.6 مليار جنيه أطلقها البنك المركزي في سياق جهوده الأوسع من أجل تحقيق

الشمول المالي بقصد ضمان التمويل المصرفي للمشروعات متناهية الصغر للنساء. وبحسب الوضع الحالي، فإن 9.3 % من النساء يحصلن على خدمات مصرفية مقابل 19 % للرجال، 25 ومع أن 45 % من قروض التمويل متناهي الصغر مُوجَّهة إلى النساء، فإن متوسط حجم القروض التي يحصلن عليها أقل من حجم القروض التي يحصل عليها الرجال. 26 وكشفت دراسة للبنك الدولي في عام 2010 بشأن العاملات ورائدات الأعمال المصريات أنه على الرغم من أن الحصول على التمويل يشكل عائقا أمام الجميع، فإنه أكبر بالنسبة للنساء كما اتضح من نتائج مسح البنك الدولي عام 2008 لمناخ الاستثمار، التي تشير إلى أن 10 % من الرجال يقولون إن الحصول على التمويل ينطوي على صعوبات مقابل 22 % من النساء. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق المجلس القومي للمرأة والبنك المركزي بالاشتراك مع مجلة أموال الغد برنامج «سيدات تقود المستقبل » لتطوير وتوجيه وإلهام وتمكين الجيل القادم من القيادات النسائية من أجل تعزيز خب ا رتهن الحياتية ومها ا رتهن في القيادة

- وقد صُمِمت برامج للحماية الاجتماعية تتسم بالكفاءة لتكون بمثابة نقطة انطلاق نحو تحقيق الشمول المالي. وبدعم من البنك الدولي، أطلقت مصر برنامج التحويلات النقدية (تكافل وكرامة) في عام 2015 الذي يستهدف أفقر الأسر في مصر، ونحو 90 % من المستفيدين منه من الإناث. ويجري تكميل برنامج التحويلات النقدية ببرنامج جديد)فرصة(تم تصميمه ليكون برنامجاً للتأهل للاستفادة من ب ا رمج أخرى، وسيُنشئ مسا ا رت مستدامة لأشد السكان فقرا ، ومنها تدخلات متعددة الأبعاد ذات أطُر زمنية مُحدَّدة: شبكات الأمان، والتعليم، والتوعية المالية والادخار، وتسهيلات راس المال الأولي، وتيسير الحصول على راس المال، والتوجيه أو الإرشاد في المهارات الحياتية.

- لقد تحقَّقت إصلاحات كبيرة لتحسين منظومة ممارسة الأعمال، والنهوض بحقوق المرأة في التشريعات العامة، حيث سنت الحكومة عدة قوانين وتعديلات لقوانين قائمة بُغيةَ تحسين منظومة ممارسة الأعمال، واجتذاب الاستثمارات . وتعالج هذه الإصلاحات الكثير من العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي. فضلا عن ذلك، أُنشِئ مكتب تيسير الأعمال لسيدات الأعمال في مركز خدمات المستثمرين للمساعدة في إتمام إجراءات التسجيل للمشروعات المملوكة للنساء

- علاوةً على ذلك، يتيح قانون الشركات المعدل 159 / 1981 للمشروعات الفردية التي تُؤلِّف نحو 60 % من إجمالي الشركات 27 التسجيل كشركات الشخص الواحد، وهو ما يمنحها مسؤولية محدودة وأشكالًا أخرى من الحماية. وسيتيح القانون المُعدَّل لصغار المستثمرين تأسيس شركاتهم الصغيرة، وتعبئة أ رس المال اللازم للنمو. ومع أن هذه التعديلات ليست موجهة حسب نوع الجنس، فإنها ستعود بالنفع على المشروعات المملوكة للنساء، وهي في معظمها مشروعات صغيرة، وستُشجعها على التحوُّل إلى الاقتصاد الرسمي والنمو. وثمَّة إصلاحات تشريعية إضافية تسهم في تهيئة بيئة مواتية لمشاركة النساء في النشاط الاقتصادي، ومن ذلك قانون الخدمة المدنية 81 / 2016 الذي وافق عليه البرلمان في أكتوبر 2016 ، والذي يمنح النساء العاملات إجازة وضع مدفوعة الأجر مدتها أربعة أشهر بحد أقصى ثلاث م ا رت تُغطِّي ثلاث م ا رت حمل. وكان القانون السابق يسمح بثلاثة أشهر فقط. ويعني هذا أن مصر حددت لإجازة الوضع مدة أطول من الأربعة عشر أسبوعاً التي أوصت بها اتفاقيات منظمة العمل الدولية. 28 وتم في الآونة الأخيرة تعديل قانون المواريث 77 / 1943 لحماية حقوق الميراث والأسرة. وينص القانون المُعدَّل الذي دخل حيز النفاذ في يناير 2018 على «عقوبة السجن

- مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة لا تقل عن 20 ألف جنيه ولا تتعدى مائة ألف جنيه، أو إحدى هاتين العقوبتين، لكل من امتنع متعمدا عن تسليم أحد الورثة نصيبه الشرعي من الميراث .وهذا التعديل ذو أهمية بالغة للتمكين الاقتصادي للمرأة، لاسيما في الريف، حيث تحرم المراة في الغالب من حقوقها في الميراث ، وهو يتسق مع المادة 11 من الدستور المصري.

- وتعكف الحكومة المصرية حاليا على إعداد برنامج شهادة ختم تحقيق المساواة بين الجنسين للشركات العامة والخاصة. ويستند البرنامج الجديد إلى نجاح برنامج البنك الدولي لختم المساواة بين الجنسين الذي تم تجريبه في عام 2010 . وتؤكد عملية منح هذه الشهادة على القيمة المضافة التي تكتسبها شركة معتمدة بشهادة تحقيق المساواة بين الجنسين تعمل في مصر. وفي هذا السياق، يتم توجيه الشركات بشأن الإجراءات اللازمة لتهيئة بيئة عمل أكثر

مراعاة لمتطلبات المساواة بين الجنسين عن طريق معالجة قضايا مثل التفاوت في الأجور، والتحرش الجنسي، والتوازن بين متطلبات العمل والحياة، وإمكانية شغل النساء لمناصب قيادية

رسائل مهمة إلى واضعي السياسات

- بناء على النتائج التي خلص إليها تقرير التمكين الاقتصادي المرأة ، فإن الرسالة الرئيسية المُوجَّهة إلى واضعي السياسات هي أن زيادة فرص التشغيل ستؤدي حتما إلى مزيد من فرص العمل للنساء. وفي الأمد المتوسط، من المتوقع أن تؤدي الإصلاحات التي أُدخِلَت على الإطار الأساسي لأنشطة الأعمال ومنها اعتماد سعر صرف مرن والنهوض بالقطاعات الجديدة المُوجَّهة للتصدير إلى فتح آفاق فرص العمل والتشغيل، لكن لن يتسنى بالضرورة تقليص الفجوة بين الذكور والإناث في التشغيل دون اعتماد سياسات تراعى اعتبا ا رت المساواة بين الجنسين. وبالاستناد إلى مختلف التحليلات التي تضمَّنتها الفصول الستة للتقرير، نعرض فيما يلي عشر رسائل مهمة:

1. في عام 2017 ، أطلق المجلس القومي للمرأة استراتيجية طموحة لتمكين المرأة تتسق مع أهداف التنمية المستدامة، وأعلن الرئيس المصري 2017 عاماً للم أ رة المصرية، قائلا إنه آن الأوان لحث الخطى نحو تمكين المرأة .

2. تحققت إصلاحات تشريعية إيجابية تدعم التمكين الاقتصادي للمراة ، مثل قانون الاستثمار الجديد، وقانون الإفلاس الجديد، وقانون التحرش الجنسي، وقانون المواريث الجديد، لكن إنفاذ وتفعيل هذه الضمانات القانونية الواسعة يحتاج إلى مزيد من التدعيم.

3. 3 أجرت مصر استثمارات كبيرة في أ رس المال البشري، وشهدت السنوات العشر الماضية تحقيق نواتج إيجابية من حيث الوضع الصحي للنساء ومستويات تعليمهن. لكن هذا التقدم لم يؤد إلى زيادة مشاركة الإناث في قوة العمل. فمعدل البطالة الكلي يبلغ 12 %، لكنه أعلى كثي ا رً في صفوف النساء عند 23.6 % - أو ضعفي معدل الرجال.

4. 4 ما ا زلت التفاوتات قائمة فيما بين المناطق في معدلات محو أمية النساء، وسن الزواج والبطالة والخصوبة والحالة الصحية، مع استمرار تأخر صعيد مصر. ومن ثم فإن وضع برامج متكاملة تهتم بالتباين بين الريف والحضر، وبالمعوقات الخاصة التي تواجهها النساء الريفيات أمر بالغ الضرورة لإنجاح جهود الحكومة لتحقيق الاندماج الاجتماعي، وكذلك توسيع نطاق الب ا رمج الوطنية والمبادرات التجريبية الناجحة.

5. 5 يشير أحدث مسح للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لسوق العمل، ومسح النشء والشباب في مصر لعام 2014، إلى استمرار تدنّي معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل بسبب العديد من العوامل، منها الأعراف والقيم الاجتماعية، وأعباء المسؤوليات الزوجية، والنقص في مرافق رعاية الطفل، وسوء وسائل النقل والمواصلات، والتحرش الجنسي، وعدم التوافق بين متطلبات سوق العمل ونواتج النظام التعليمي. لا يتسق تفضيل النساء لوظائف القطاع العام، الذي تدفع إليه طبيعتها التي تتسم بالإنصاف إلى حد ما من حيث المعاملة والتعيين والتعويضات، مع قلة فرص الوظائف المتاحة في القطاع العام، ولا يتسق كذلك مع محاولة الدولة الخروج من عباءة هذا العقد الاجتماعي القديم والاتجاه نحو إيجاد بيئة يلعب فيها القطاع الخاص دورا رئيسيا في الاقتصاد.

6. 6 لكي يتحقَّق هذا العقد الاجتماعي الجديد، يلزم تهيئة بيئات عمل خالية من العنف وأماكن عامة آمنة كمتطلبات مسبقة لتحسين إنتاجية المرأة، فضلا عن معالجة أشكال التحيز الواعي/غير الواعي الحالية التي توجد حاليا في القطاع الخاص. وتتيح الصناعات الواعدة المُوجَّهة للتصدير وقطاعات الرعاية الاجتماعية التي تزايدت في الآونة الأخيرة فرصاً هائلة لتشغيل الإناث)مثلا في الصناعات الز ا رعية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والملبوسات، والسياحة، والمنتجات الصيدلانية(. الشمول المالي للمرأة عامل رئيسي أيضاً للحد من الفقر وتحقيق نمو شامل لجميع الفئات. ومن ثمَّ، تكتسب ريادة الأعمال والتوجيه والإلمام بالنواحي المالية وتفعيل الابتكارات أهمية بالغة في الاقتصاد الرقمي. ومازالت حملات التوعية وأنشطة التواصل، مثل حملة التاء المربوطة، تُشكِّل أداة رئيسية لتعزيز تكافؤ الفرص للنساء ومعالجة الأعراف والسلوكيات التي تُؤثِّر تاثيرا سلبيا على قدرة النساء على أداء دور فاعل في المجتمع.

أوضاع المرأة المصرية

- **التعليم**

الأمية. **وفقا لتعداد السكان لعام 2017 ، فإن 30.8 % من الإناث في مصر فوق سن عشر سنوات. 10.6 مليون أنثى يعانين الأمية مقابل 18.5 % من الذكور.** وهذه النسبة أعلى في الريف 38.8 % وترتفع أكثر في صعيد مصر 45 % في محافظة المنيا و 44 % في محافظة بني سويف. وتعيش واحدة من كل أربع أميات في إحدى المحافظات الثلاث التالية: الجيزة، والمنيا، والبحيرة. **وتنخفض معدلات الأمية بين الإناث حسب الفئة العمرية، وترتفع هذه المعدلات بين الفئات الأكبر سناً.** وتذهب التقديرات إلى أن نسبة الأمية في الفئة العمرية من 15 إلى 29 عاماً تبلغ 16 % مقابل 33 % في الفئة العمرية 30 إلى 44 عاما، و 56 % في الفئة العمرية 45 إلى 59 عاماً. وعلى الرغم من الأثر الإيجابي لخصائص الفئة، مازال معدل الأمية مرتفعاً بين الفئة الأصغر سنا، لاسيما في الريف، حيث تعاني واحدة من كل خمس إناث في الفئة العمرية 15 إلى 29 عاماً من الأمية. ووفقاً لما أظهره التعداد السكاني لعام 2017 ، **بلغ مجموع الإناث الأميات في الفئة العمرية 15 إلى 29 عاماً مليونين، 75 % منهن في الريف**

- الحالة التغذوية. أظهر أحدث مسح للجوانب الصحية في مصر لعام 201536 أن نصف النساء اللاتي تتراوح أعمارهن
- بين 15 و 59 عاما يعانين من السمنة، وأن 26 % أخرى يعانين من زيادة الوزن. **وتعد الإصابة بالسمنة وزيادة**
- **الوزن من عواقب سوء التغذية، وهما من عوامل الخطر الرئيسية المرتبطة بالأمراض غير المعدية، ولاسيما**
- **أمراض القلب والأوعية الدموية والسكر**. وتنخفض معدلات انتشار السمنة وزيادة الوزن بين الذكور مقارنة
- بالإناث) 26 % و 34 % على الترتيب(. وتزداد النسب المُصنَّفة في فئة الإصابة بالسمنة مع التقدُّم في العمر، من
- 15% بين الإناث اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 عاماً، إلى 40 % بين النساء في أعمار بين 25 و 29
- عاماً، و 64 % بين النساء في أعمار بين 35 و 39 عاماً
- **ويزيد احتمال إصابة نساء الحضر والنساء الثريات بالسمنة،** إذ تبلغ النسبة 54 % بين النساء من سكان الحضر
- مقابل 48 % بين النساء الريفيات، و 55 % بين النساء اللاتي ينتمين إلى أعلى شرائح الثروة مقابل 44 % بين النساء
- في أدنى شرائح الثروة. وثمَّة مؤشر آخر يظهر سوء الحالة التغذوية للنساء هو انتشار فقر الدم)الأنيميا(.
- وبوجه عام، فإن 25 % من النساء مُصنَّفات في فئة الإصابة بفقر الدم، والغالبية بفقر الدم الخفيف و 2% فقط
- بفقر الدم المتوسط. ويزداد معدل فقر الدم بين النساء اللاتي يعشن في الريف بالوجه القبلي) 31 %(وبين النساء اللاتي لديهن ستة أطفال أو أكثر

الجدول ١-٣ توزيع المهام المنزلية حسب نوع الجنس ومتوسط الوقت اليومي المستغرق (٪)، ٢٠١٥

		نوع الجنس	الأنشطة المنزلية	رعاية أفراد الأسرة
المجموع	النسبة	إناث	91.0	27.0
		ذكور	26.0	8.0
	الوقت المستغرق (بالساعات)	إناث	5.0	2.3
		ذكور	1.7	1.8
الحضر	النسبة	إناث	92.0	34.0
		ذكور	28.0	6.0
	الوقت المستغرق (بالساعات)	إناث	5.0	2.5
		ذكور	1.7	2.0
الريف	النسبة	إناث	90.0	40.0
		ذكور	24.0	9.0
	الوقت المستغرق (بالساعات)	إناث	5.1	2.1
		ذكور	1.7	1.7

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2015).

- **ولاية المرأةعلى نفسها**
- تشير الولاية القانونية إلى الحق في عدم التعرض للعنف، والحق في التعبير عن الرأي وأن يكون لها دور مؤثِّر
- في نظام الحكم الرشيد والحياة السياسية، وبالقدرة على التحكُّم في القرارات الهامة داخل الأسرة، بما في ذلك ما
- يتعلق بالزواج والسلوك الإنجابي. وفي مصر، غالباً ما تكون أصوات النساء وقدرتهن على التعبير عن آرائهن
- مُقيَّدة بسبب العنف الذي يُرتكَب في حقهن في المجالين العام والخاص. وينتشر العنف ضد النساء والفتيات في
- مصر على نطاق واسع، ويتخذ أشكالاً عديدة، تعود بالضرر جميعاً على سلامتهن البدنية والنفسية. **ويشكل**
- **العنف ضد النساء والفتيات تعبيرا صارخا عن عدم تكافؤ علاقات القوة والنفوذ بين الرجال والنساء، ويعوق**
- **قدرتهن على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية**

اتخاذ القرار داخل الأسرة

- ويشير المسح السكاني الصحي لعام 2014 66 إلى أن 15 % من النساء المتزوجات في مصر يعملن حاليا أو تم تشغيلهن في الاثنى عشر شهرا السابقة. وتحصل أغلبية النساء العاملات على أجورهن نقدا، وتؤدي نسبة 13 % عملا بلا أجر. ولهذا الأمر أهمية كبيرة، **لأن الدخل يساعد على تمكين النساء حينما يُؤلِّف جزءاً كبيراً من الدخل الكلي للأسرة، وحينما تتحكَّم النساء في هذا الدخل.**
- وأظهرت مقارنة بين دخل المرأة العاملة ودخل زوجها أن أغلبية النساء اللاتي يحصلن على أجورهن نقدا يكسبن دخلا أقل من أزواجهن) 62 %(، وأن 9% فقط يكسبن أكثر مما يجنيه أزواجهن، وأن 24 % يكسبن القدرنفسه. وأظهرت نتائج المسح السكاني الصحي لعام 2014 **أن معظم النساء المتزوجات اللاتي يحصلن على دخل نقدي يتخذن قراراتهن بأنفسهن بشأن كيفية استخدام دخلهن) 29 %(، أو يتخذنها بالاشتراك مع أزواجهن) 63% (.** وكانت نسبة النساء المتزوجات اللاتي يتخذن بأنفسهن قراراتهن فيما يتعلق بدخولهن في عام 2014 أكبر كثيرا مما كان عليه الوضع في 2008 حينما ذكرت 20 % فقط من النساء أنهن يتحكمن في دخولهن. علاوةً على ذلك، تشارك 75 % من النساء المصريات المتزوجات في القرارات بشأن كيفية إنفاق الدخل النقدي
- للزوج. ويقل احتمال أن تشارك النساء في اتخاذ هذه القرارات إذا كن ينتمين إلى أدنى شرائح الثروة) 64 %(،
- أو إذا كان عمرهن أقل من 20 عاما) 59 %(، أو إذا كن يعشن في الريف بصعيد مصر) 65 %(، أو إذا كن لم
- يتلقين أي قدر من التعليم) 67 %(. ويزيد احتمال مشاركة النساء اللاتي يعملن مقابل أجر نقدي في القرارات
- الخاصة بكيفية استخدام دخل الزوج) 87 %(عن النساء اللاتي لا يعملن) 73 %(، أو لا يكسبن دخلا نقديا عن
- العمل الذي يؤدينه) 75 %(. ويتضح دور المرأة في اتخاذ القرارات بين النساء العاملات بدرجة أكبر في الحالات

- **الخلاصة والتوصيات الرئيسية بشأن السياسات**
- يمكن فهم التفاوتات بين وضع النساء والرجال في مصر من خلال استجابات الأسر لأداء وهيكل الأسواق
- والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية. **وثمة ثلاثة مجالات مترابطة تُؤثِّر على عدم المساواة بين الجنسين: أ(**
- **القدرات؛ ب(الفرص الاقتصادية؛ ج(الولاية.** ويُظهِر تحليل القدرات فيما يتعلق بالفجوات بين الجنسين في
- التعليم والمعرفة، وفي التغذية، والإصابة بأمراض، والوفيات أن مصر شهدت تحسينات خلال العقود القليلة
- الماضية. ويتضح هذا في معظم مؤشرات التعليم التي تُظهِر تفوق الإناث على الذكور. ومن ناحية أخرى،
- توجد فجوة واضحة بين الرجال والنساء من حيث الفرص الاقتصادية، ومنها ملكية الموارد، وإمكانية الحصول
- على الميراث، والمشاركة في قوة العمل، والتشغيل، والحصول على التمويل، والتي استمرت خلال العقود
- القليلة الماضية. فمشاركة النساء في قوة العمل منخفضة على الرغم من المكاسب الكبيرة للإناث في مجال
- التعليم. وبالمثل، فإن ولاية المرأة التي تتعلَّق بصوتها وقدرتها على التعبير عن رأيها، وميزان القوة والنفوذ
- داخل الأسرة والعنف ضد المرأة تنطوي على تحديات، وتتأثَّر بشدة بالثقافة والأعراف الذكورية. ومع ذلك،
- فإن الإطار المؤسسي الجديد)الذي يشمل الدستور وإستراتيجية المجلس القومي للمرأة بشأن المرأة والإرادة
- السياسية القوية لمساندة التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة(يفتح نافذة أمل لتسريع خُطى التقدُّم نحو تمكين

- المرأة والمساواة بين الجنسين. ومجال **الفرص الاقتصادية** هو محور تركيز هذا التقرير، وسيتم إبراز توصياته ومناقشتها بإسهاب في الفصول التالية، وترد فيما يلي التوصيات التي تتعلق بالقدرات والولاية

- **الإطار 1- 3 سبعة مبادئ لأجندة تحويلية من أجل التمكين الاقتصادي للم أ رة**
- •عدم تخلُّف أي ام أ رة عن الركب. يجب أن يكون التركيز على النساء في قاع الهرم الاقتصادي بصرف النظر عن
- خصائصهن أو ظروفهن. ويشكل عدم ترك أحد خلف الركب - ومن ذلك المليار شخص الذين ما ا زلوا يعيشون في فقر
- مدقع- مبدأ أساسيا من مبادئ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 .
- •عدم اتخاذ أي إج ا رء من أجل النساء بدون مشاركة النساء. يجب أن يكون صوت الم أ رة وتعبيرها عن أ ريها ومشاركتها
- جزءا محورياً من كل الإج ا رءات التي تُتخَذ.
- •التركيز المتكافئ على الحقوق والمكاسب. إن تحقيق التمكين الاقتصادي للم أ رة ليس وحده الصواب الذي ينبغي توخيه
- وفاءً بالت ا زم الدول بحقوق الإنسان الدولية، ولكنه أيضا التصرف الذكي الذي يجب عمله فيما يتعلق بالتنمية البشرية،
- وتحقيق النمو الشامل لجميع الفئات، وتشجيع مؤسسات الأعمال.
- •معالجة الأسباب الجذرية. إن معالجة الأع ا رف الاجتماعية السلبية وكل أشكال التمييز أمر بالغ الأهمية. ويستمد عدم
- المساواة بين الجنسين في الاقتصاد أصوله من عدم المساواة بين الجنسين في المجتمع.
- •يجب على الدول الأط ا رف أن تحترم حقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية. ويجب أن تكون الإج ا رءات التي تتخذها
- الدول متسقة مع المعايير الدولية المتفق عليها، على النحو المُبيَّن في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد
- الم أ رة واتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية.
- •الش ا ركات ذات أهمية بالغة. يتطلَّب تحقيق تقدُّم العمل من المستوى المحلي إلى العالمي، ومن جانب كل فئات المجتمع
- –الأف ا رد ومؤسسات الأعمال، والحكومات، ومنظمات أرباب الأعمال والعمال، والمجتمع المدني- التي ينبغي أن تعمل
- من خلال ش ا ركات لتحقيق تأثي ا رت واسعة النطاق ومستدامة.
- •الإنجاز على المستوى العالمي. هذه أجندة عالمية. ورغم تفاوت التحديات والحلول، فإن العمل مطلوب في كل بلد.
- المصدر: هيئة الأمم المتحدة للم أ رة) 2016 (. عدم ترك أي أحد خلف الركب: دعوة إلى العمل من أجل المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي
- للم أ رة. تقرير الفريق الرفيع المستوى للأمين العام للأمم المتحدة عن التمكين الاقتصادي للم أ رة.
- http://www.unwomen.org/~/media/headquarters/attachments/sections/news/stories/2016/unhlpwomenseconomicempowerment-
- overview.pdf

أبعاد النوع الاجتماعي في العمل

- تؤثر مجموعة متنوعة من الأبعاد على عالم العمل المتعلق بالم أ رة على مستوى العالم، ولكن يبرز منها بعدان مت ا ربطان.
- الأول، تقسيم العمل حسب نوع الجنس الذي يتضح في الفصل المهني، والتفاوت في الأجور ويؤدي إلى صور عدم المساواة
- التي تواجهها النساء في سوق العمل. وتتواجد النساء في أغلب الأحيان في مجموعة ضيقة من المهن والقطاعات، حيث
- يرتفع مستوى تمثيلهن في الوظائف متدنية الأجر ومنخفضة الجودة. ويساهم هذا الفصل إلى حد ما في الفروق الكبيرة في
- الأجر بين الرجال والنساء - إذ إن الوظائف التي تهيمن عليها النساء عادة تقدم أجو ا ر أقل مما يستحققن وتُعرض الرجال
- والنساء على السواء لتخفيضات في الأجور.
- الثاني، **تُحدِّد الأع ا رف والأنماط الاجتماعية والثقافية مهام وأدوار الجنسين التي تربط النساء بخصائص وقد ا رت مقيدة**
- **في سوق العمل.** وتُقوِّي هذه الأع ا رف أشكال عدم المساواة القائمة بتبريرها التمييز في سوق العمل على الرغم من التحسينات
- في مستويات التعليم والمها ا رت، وتؤثر حتماً في مشاركة النساء وتفضيلاتهن في سوق العمل. وتُؤثِّر هذه الأنماط الجامدة
- لأدوار الجنسين على أنواع العمل الذي تؤديه النساء والرجال، وعلى حجم العمل الذي يقومون به، عند الأخذ في الاعتبار
- أن النساء يتحملن عبئا أكبر للرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر.
- وأدَّت التفاعلات بين هذه الأبعاد إلى استم ا رر الفجوات بين الجنسين في فرص العمل اللائق. وفي هذا الصدد، تتيح
- التحديات التي تواجهها النساء فرصا لاتباع سياسات مُوجَّهة جيدة التصميم لمعالجة كل بعد من الأبعاد المتصلة بالتشغيل.
- وكانت هذه القضايا وغيرها محل مزيد من المناقشات والمداولات خلال قمة عالم العمل لمنظمة العمل الدولية أثناء مؤتمر
- العمل الدولي في يونيو 2017 .

منظمة العمل الدولية) 2017 (. تقرير «الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم – اتجاهات عام »2017

الشكل ٢-١ قوة العمل حسب نوع الجنس ومحل الإقامة والوضع الوظيفي، مصر ٢٠١٦ (بالمليون)

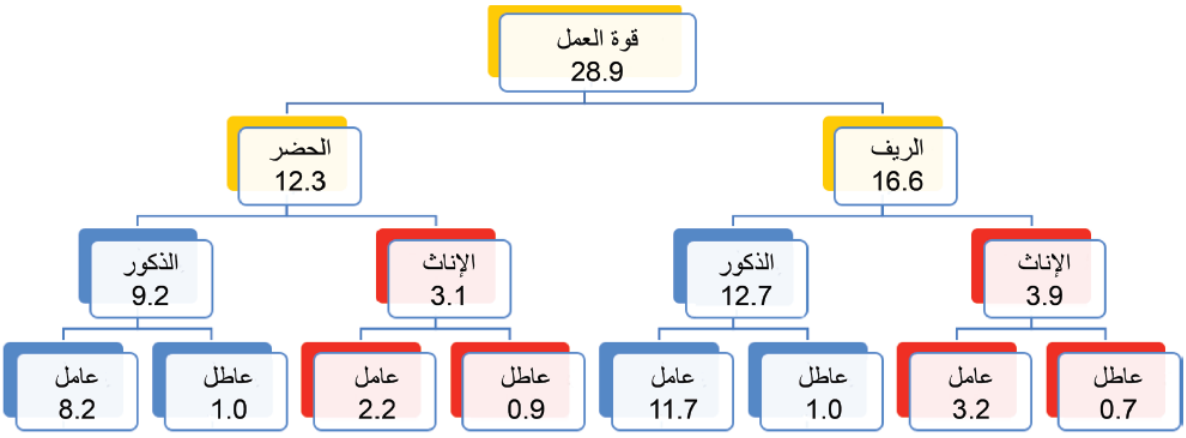

المصدر: حسابات المؤلفين من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٧).

الجدول ٢-١ قوة العمل والوضع الوظيفي حسب نوع الجنس، ٢٠١٠ و٢٠١٦، %

		الذكور		الإناث		المجموع	
		2010	2016	2010	2016	2010	2016
قوة العمل							
تقديري (بالمليون)		20.14	21.93	6.04	7.00	26.18	28.93
التوزيع حسب نوع الجنس (٪)		76.9	75.8	23.1	24.2	100.0	100.0
(متوسط النمو السنوي ٪)		1.43		2.49		1.68	
عاملون							
تقديري (بالمليون)		19.15	20.00	4.68	5.35	23.83	25.35
التوزيع حسب نوع الجنس (٪)		80.4	78.9	19.6	21.1	100.0	100.0
(متوسط النمو السنوي ٪)		0.73		2.26		1.04	
عاطلون عن العمل							
تقديري (بالمليون)		0.99	1.95	1.36	1.65	2.35	3.60
التوزيع حسب نوع الجنس (٪)		42.1	54.2	57.9	45.8	100.0	100.0
(متوسط النمو السنوي ٪)		11.96		3.27		7.37	
معدل البطالة		4.9	8.9	22.6	23.6	9.0	12.5

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٧).

دراسة حالة عن أنشطة رعاية الأطفال والتنمية: مفيدة للأطفال، والموظفات، وأرباب العمل، والاقتصادات

- **مفيدة للأطفال:**
- •تتراوح مزايا تنمية الطفولة المبكرة من النمو السليم للطفل وزيادة القدرة على التعلُّم عند الالتحاق بالمدرسة إلى زيادة الإنتاجية في مرحلة البلوغ.
- •أزمة رعاية الطفل: على أقصى تقدير، يشارك نصف الأطفال في الفئة العمرية من 3 إلى 5 سنوات في البلدان النامية في شكل ما من التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، في العادة لبضع ساعات يوميا.
- **مفيدة لتشغيل النساء**
- •حيثما تقدم الحكومة خدمات أساسية لرعاية الطفل، يزداد احتمال أن تحصل النساء على أجر رسمي.
- •تخلق الاستثمارات في اقتصاد الرعاية مثلي عدد الوظائف التي تخلقها الاستثمارات في قطاع الإنشاءات، وتساعد على تقليص الفجوة بين الجنسين في التشغيل.
- •تُقدَّر قيمة خدمات الرعاية بدون أجر بمبلغ 10 تريليونات دولار أو 13 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي.

- **مفيدة للاقتصادات:**
- •من شأن استثمار 2% من إجمالي الناتج المحلي في اقتصاد الرعاية في 7 بلدان متقدمة أن يخلق أكثر من 21 مليون وظيفة، ويساعد البلدان على التصدي لتحدي زيادة أعداد المسنين بين السكان والركود الاقتصادي.
- •قد يساعد الاستثمار في رعاية الطفل في المرحلة المبكرة على خلق الوظائف وتنمية المها ا رت والمواهب في سوق العمل بتشجيعه على مشاركة الم أ رة في قوة العمل.
- المصدر: مؤسسة التمويل الدولية) 2017 (. معالجة رعاية الطفل التي يدعمها رب العمل: مفيدة لأنشطة الأعمال، ومفيدة للتنمية.
- **البطالة بين النساء**
- ا زد إجمالي عدد العاطلات 85 من 2.35 مليون في 2010 إلى 3.6 مليون في 2016 . ووصل متوسط النمو
- السنوي في عدد العاطلات في هذه الفترة إلى 7.4 %. و ا زدت البطالة في صفوف الذكور والإناث، ولكن كان المعدل
- أقل بين الإناث) 3.3 % و 12 % على الترتيب(، وأدَّى ذلك إلى تناقص النسبة المئوية للإناث بين العاطلين من 58 %
- في 2010 إلى 46 % في 2016 .
- وتُظهِر أحدث البيانات المتاحة عن البطالة أن المعدل ا زد من 9% في 2010 إلى 12.5 % في 2016 . وكانت
- الزيادة أكبر بين الذكور) 5% إلى 9%(، ولكن الزيادة في صفوف الإناث بلغت نقطة مئوية واحدة) 23 % إلى
- 24% (. **غير أن معدل البطالة في صفوف الإناث ما ا زل مرتفعا، إذ إن هناك واحدة من كل أربع إناث عاطلة عن**
- **العمل.** ولوحظ أن هناك تفاوتا كبي ا ر في معدل البطالة في صفوف الإناث فيما بين المحافظات)انظر الجدول
- 2-5 (. ويت ا روح معدل البطالة بين الإناث من أقل من 9.4 % في محافظة المنوفية إلى 54.3 % في محافظة

الأقصر، ولا يبدو أنه مرتبط بمستوى الفقر في المحافظة

الشكل ٢-٨ العاطلون الذين ظلوا بلا عمل مدة ٣ أعوام على الأقل حسب المستوى التعليمي (٪)، ٢٠١٦

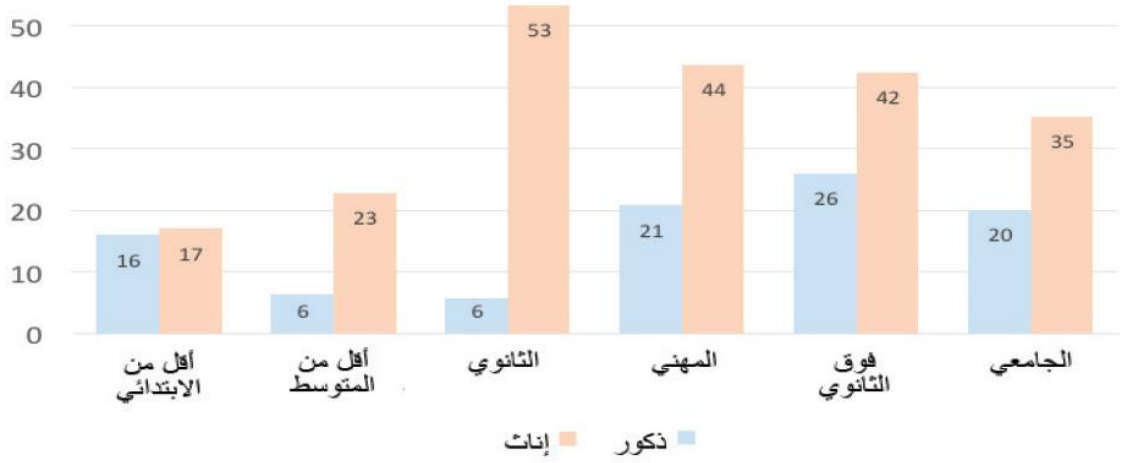

المصدر: حسابات المؤلفين من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٧).

ريادة الأعمال---منظمة العمل الدولية) 2017 (. العمل اللائق في مصر: نتائج 2016

- **مقارنةً بالبلدان النامية الأخرى، تتأخر مصر من حيث عدد مشروعات الأعمال المتوسطة والصغيرة**. فعدد هذه المشروعات لكل ألف من السكان في مصر يبلغ.0.6 وهذا الرقم أقل كثي ا ر من نظيره في بلدان عربية أخرى، مثل لبنان) 7.3 (، والأردن) 4.2 (، والمغرب) 0.9 (، وبلدان نامية أخرى مثل ماليزيا) 9.7 (، والفلبين) 8.6 (،
- والب ا رزيل) 5.2 (، وشيلي) 4.3 (. ووفقاً لتقرير البنك الدولي عن ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2017 ، **تشمل التحديات الرئيسية التي تعوق نمو منشآت الأعمال المتوسطة والصغيرة الصعوبات في الحصول على الائتمان، وطول الإجراءات اللازمة لتأسيس الشركات وتعقيدها، ونقص الدعم الفني والمالي**. وتُظهِر البيانات عن ريادة الأعمال بين الشباب أن نسبة الأفراد الذين حاولوا في الواقع تأسيس منشآت أعمال خاصة بهم بلغت 13 % بين الذكور و 5% بين الإناث في عام 2014 . وبسبب عدم الاستق ا رر في السنوات
- التي أعقبت أحداث يناير 2011 ، كانت الأرقام أقل من تلك التي لوحظت في عام 2009) 23 % للذكور و 8%
- للإناث(. وتتسق هذه النتائج مع الاستنتاجات عن تفضيل الشباب في الفئة العمرية بين 15 و 29 عاماً
- لتأسيس مشروعات خاصة بهم، بدلا من العمل في وظيفة ذات أجر، لكن هذا التفضيل ت ا رجع من 54 %
- في 2009 إلى 37 % في 2014 . وعند السؤال عن أسباب الرغبة في أن يكون ا رئد أعمال، كانت الإجابة
- «التمتع بقدر أكبر من الاستقلال كصاحب عمل حر أو كعامل لحساب نفسه » هي السبب الرئيسي في أن
- يصبح ا رئد أعمال بين 43 % من الذكور و 44 % من الإناث، تلاها عدم العثور على وظيفة ذات أجر أو
- ا رتب بين 37 % من الذكور و 29 % من الإناث.
- وفي عام 2016 ، أُجري تقييم تنمية ريادة الأعمال النسائية لمصر ، وبحث إطار هذا التقييم ستة شروط:
- •القواعد القانونية والتنظيمية الم ا رعية للمساواة بين الجنسين التي تعزز التمكين الاقتصادي للم أ رة
- •القيادة والتنسيق الفاعلان على صعيد السياسات من أجل النهوض بتنمية ريادة الأعمال النسائية
- الحصول على خدمات دعم تنمية الأعمال ت ا رعي المساواة بين الجنسين.
- •القدرة على الوصول إلى الأسواق والحصول على التكنولوجيا.
- •تمثيل ا رئدات الأعمال ومشاركتهن في الحوار بشأن السياسات.•الحصول على خدمات مالية ت ا رعي المساواة بين الجنسين

الجدول ٢-٧ تقييم تنمية ريادة الأعمال النسائية في مصر، ٢٠١٦

الشرط	الشرط الفرعي	التقدير
1. القواعد القانونية والتنظيمية المراعية للمساواة بين الجنسين التي تعزز التمكين الاقتصادي للمرأة	المساواة في القدرة على الوصول إلى الأسواق	3
	قوانين العمل ولوائحه التنظيمية	2
	اللوائح التنظيمية والإجراءات الخاصة بتسجيل وترخيص منشآت الأعمال	3
	حقوق الملكية والميراث	3
2. القيادة والسياسات الفاعلة والتنسيق من أجل النهوض بتنمية ريادة الأعمال النسائية.	تنمية ريادة الأعمال النسائية كأولوية للسياسة الوطنية	2
	وجود مركز تنسيق حكومي لتعزيز وتنسيق ريادة الأعمال النسائية وإجراءات دعمها	2
3. الحصول على خدمات مالية تراعي المساواة بين الجنسين	مشاركة رائدات الأعمال في برامج التمويل العامة	2
	برامج التمويل المُوجَّهة خصيصا لمشروعات الأعمال المملوكة لنساء	3
4. الحصول على خدمات دعم تنمية الأعمال تراعي المساواة بين الجنسين	حصول النساء على الخدمات العادية لدعم تنمية الأعمال	5
	الخدمات العادية لدعم تنمية الأعمال تستجيب لاحتياجات رائدات الأعمال	2
	وجود خدمات لدعم تنمية الأعمال تتركز على النساء	3
5. القدرة على الوصول إلى الأسواق والحصول على التكنولوجيا	الترويج لصادرات مشروعات رائدات الأعمال	2
	برامج مشتريات حكومية تستهدف بشكل فاعل مشروعات النساء	1
	سلاسل وروابط مشتريات تدمج المشروعات المملوكة لنساء	3
	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحصول رائدات الأعمال على التكنولوجيا	2
6. تمثيل رائدات الأعمال ومشاركتهن في الحوار بشأن السياسات.	تمثيل و"صوت" النساء في جمعيات الأعمال/الرابطات القطاعية	1
	وجود جمعيات وشبكات لرائدات الأعمال	4
	مشاركة رائدات الأعمال في الحوار بين القطاعين العام والخاص بشأن السياسات وتأثيرهن على نواتج الحوار	2

المصدر: منظمة العمل الدولية (٢٠١٦). تقييم تنمية ريادة الأعمال النسائية في مصر.

- **خلاصة والتوصيات بشأن السياسات**
- **لم تواكب الاستثما ا رت والتحسينات في مجال التعليم الزيادة المتوقعة في مشاركة الم أ رة في النشاط الاقتصادي.**
- فسبعة ملايين فحسب من قوة العمل التي يبلغ حجمها 29 مليونا هم إناث. وفضلا عن ذلك، يمثل معدل مشاركتهن
- ثلث معدل الذكور، ولكنهن أصغر سنا وأفضل تعليماً. ويُعزَى انخفاض مشاركة الإناث إلى القيود على تنقلهن،
- والصعوبة التي يجدنها في الموازنة بين مسؤوليات الأسرة والعمل)والتي تفاقمها قلة خدمات الدعم ميسورة التكلفة
- لاسيما رعاية الطفل(، والأع ا رف والمعتقدات السائدة عن الدور المتصور للم أ رة كمربية وقائمة على رعاية الأسرة.

- ويتضح تأثير الأع ا رف عن أدوار الجنسين في الفجوة الواسعة بين النسبة المئوية للنساء التي شملهن المسح وقلن
- إنهن يفضلن البقاء في المنزل، وارتفاع النسبة المئوية للرجال الذين يفضلون أن تبقى الم أ رة في المنزل.
- **ويفوق عدد النساء اللاتي يفضلن العمل في القطاع العام عدد الرجال،** حيث يجدن فيه مستوى أفضل من الأمان،
- وساعات عمل أكثر ملاءمة لمسؤولياتهن في الرعاية، وحيث التحيز ضد الإناث أقل وضوحاً، كما يتجلَّى في أن
- احتمال أن يشغلن مناصب إدارية في القطاع العام أكبر مما هو في القطاع الخاص. ويتناول الفصل الخامس
- بإسهاب أشكال التحيز الواعي وغير الواعي ضد النساء في القطاع الخاص.
- **تُؤلِّف النساء العاطلات نصف مجموع العاطلين في مصر،** مع وجود تفاوت كبير فيما بين المحافظات)يت ا روح
- من 9% إلى 45 %(، وهو أمر لا يتسق مع مؤش ا رت الفقر في هذه المحافظات. ومعظم النساء العاطلات ليست
- لديهن خبرة عمل سابقة، وهو ما يؤكد أن الانتقال من المدرسة إلى العمل أصعب عليهن مما هو على الرجال.
- وتشير الشواهد المستقاة إلى أن النساء يقضين وقتاً أطول من الرجال في البحث عن وظيفة، إذ إن 38 % من
- الإناث العاطلات ينتظرن ثلاثة أعوام على الأقل حتى يحصلن على وظيفة، مقابل 18 % للذكور العاطلين. وتُفسِّر
- صعوبة العثور على وظيفة ذات أجر سبب عزوف الكثير من النساء عن البحث عن وظيفة، واضط ا رر هن للعمل

الشمول المالي للم أ رة

- **للشمول المالي ثلاثة أبعاد: إمكانية الحصول على الخدمات المالية، واستخدامها، وجودتها.** وتفتح القدرة
- على الوصول إلى حساب المعاملات الطريق إلى شمول مالي أوسع، يستطيع من خلاله الأف ا رد والشركات إج ا رء
- المعاملات المالية على نحو أكثر كفاءةً وأمناً، والوصول إلى خدمات مالية أخرى)مثل المدفوعات والائتمان
- والادخار والتأمين وغيرها(، والاستثمار في المستقبل ومجابهة الصدمات الاقتصادية. وتُسهِّل القدرة على الوصول
- إلى حساب المعاملات أيضاً المشاركة في الاقتصاد الرقمي، وهي لبنة رئيسية في بناء التنمية الرقمية. 93 ويشير
- التمويل متناهي الصغر إلى تقديم خدمات مالية إلى الأف ا رد محدودي الدخل ويلعب دو ا رً مهماً في تحقيق شمول
- مالي أوسع. وقد ارتبط مصطلح الشمول المالي بادئ الأمر بالتمويل متناهي الصغر، لكنه تطوَّر ليشمل أيضا
- ادخار المال، والتأمين، وإرسال المدفوعات وتسلُّمها، والتحويلات المالية. **وتساهم القدرة على الوصول إلى**
- **التمويل في تمكين الم أ رة واستطاعتها للإنفاق على القد ا رت الإنسانية الحيوية. بيد أن محدودية فرص الوصول**
- **إلى الخدمات المالية ما ا زلت عقبة أمام النساء في الكثير من البلدان، ومنها بلدان في منطقة الشرق الأوسط**
- **وشمال أفريقيا.** ويعد مستوى الشمول المالي في هذه المنطقة من أدنى المستويات على الصعيد العالمي، إذ يبلغ
- إجمالاً 29 %، و 24.5 % للنساء. 94 وفي مصر، على الرغم من التقدُّم الذي أبرزته تقارير المجهر العالمي لمؤسسة
- إيكونوميست في عامي 2015 و 95،2016 ما ا زل الكثير من النساء، لاسيما الفقي ا رت، خارج النظام المالي الرسمي.
- وإد ا ركاً منها لأهمية الشمول المالي لتحقيق النمو والتنمية المستدامة، تشارك الحكومة المصرية في الجهود العالمية

والوطنية لتعزيز ودعم شمول مالي يُغطِّي جميع الفئات، بما في ذلك النساء

- الإطار 3- 2: مبادرة البنك المركزي المصري والمجلس القومي للم أ رة للشمول المالي
- في عام 2017 ، وقَّع البنك المركزي المصري مذكرة تفاهم مع المجلس القومي للم أ رة بغيةَ تنسيق جهود أصحاب المصلحة لتمكين
- الم أ رة اقتصاديا)من خلال زيادة الإلمام بالأمور المالية بين النساء والطالبات، والتشجيع على الادخار وريادة الأعمال، ودمج
- الشمول المالي للنساء باعتباره مؤش ا ر وطنيا في إست ا رتيجية الم أ رة 2030 التي أطلقها المجلس القومي للم أ رة، وتعزيز قدرة النساء
- على الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية(، وزيادة معدل استخدام الم أ رة للخدمات المالية، وإج ا رء البحوث
- ذات الصلة بأهداف مذكرة التفاهم، وتوسيع نطاق حملة «التاء المربوطة .»
- وتستهدف مذكرة التفاهم النساء بوجه عام، مع تركيز خاص على ا رئدات الأعمال، لاسيما المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- وسيقوم محافظ البنك المركزي بتشكيل لجنة توجيهية بالتنسيق مع رئيسة المجلس القومي للم أ رة، تكون مهمتها وضع خطة العمل
- اللازمة لتفعيل مذكرة التفاهم في إطار زمني مُحدَّد، ومتابعة سير التنفيذ، ومعالجة أي مُعوّقات. وسوف تتألَّف اللجنة من ممثلين
- عن البنك المركزي والمجلس القومي للم أ رة بالإضافة إلى أعضاء خارجيين، وستجتمع على أساس ربع سنوي.
- المصدر: مذكرة التفاهم المنشورة.

ُمعوِّقات الشمول المالي

- **على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة في هذا المجال، يسهم عدد من العوامل في وجود فجوات في معدلات**
- **انتشار استخدام الخدمات المالية القائمة، من بينها قلة الخدمات الموجهة إلى النساء، وانخفاض مستوى**
- **الإلمام بالأمور المالية بين النساء.** وفي مصر 38 بنكا تنتشر فروعها في ربوع البلاد، وذلك بواقع 4.534 فرع
- لكل مائة ألف من السكان)أو فرع واحد لكل 22 ألف شخص(، وهو ما يعني أن الكثافة المصرفية متدنية للغاية
- مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ 12.527 فرع لكل مائة ألف من البالغين أو فرع واحد لكل 8 آلاف شخص. 101
- ويقدم القطاع المصرفي خدمات مالية للشركات والأف ا رد، ولكن نظ ا ر لما تتسم به البنوك من الإحجام عن تحمُّل
- المخاطر، بات قطاع كبير من السكان)بما في ذلك النساء والأسر ومشروعات الأعمال غير الرسمية(محروم
- من الخدمات المصرفية.
- وتظهر بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2014 الذي أصدره البنك الدولي أن نحو 14 % من المصريين

- يحصلون على خدمات مصرفية) 9.3 % للنساء 102 و 19 % للرجال 103 (. **ويحد من وصول النساء إلى التمويل أيضاً**
- **التحيز المؤسسي ضد الم أ رة لدى مقدمي الخدمات.** 104 وتؤكد مسوح مختلفة لتقييم مناخ الاستثمار أن البنوك
- تفرض على النساء شروطاً تتعلق بالضمانات أشد ص ا رمة مما تفرضه على الرجال، وأن معدل رفض التمويل بين
- النساء) 6%(أكبر منه بين الرجال) 4.5 %(105 .
- **ويزيد ارتفاع معدلات الأمية بين النساء مع حقيقة عدم امتلاك الكثي ا رت منهن، لاسيما في الريف، لبطاقات**
- **هوية قومية من صعوبة حصولهن على التمويل الرسمي.** علاوة على ذلك، أظهرت د ا رسة حديثة عن الإلمام
- بالأمور المالية في المنطقة العربية أن المعدل الكلي لها في مصر يبلغ 27 %، بواقع 25 % بين الرجال و 30 % بين
- النساء. 106 وجدير بالذكر أن المجلس القومي للم أ رة أطلق منذ إنشائه مبادرة بطاقات هوية الرقم القومي واستطاع
- استصدار أكثر من 3 ملايين بطاقة لنساء في أنحاء مصر.
- **وتشير تقدي ا رت مؤسسة التمويل الدولية إلى أن الطلب على الائتمان وحده بين مشروعات الأعمال الصغيرة**
- **والمتوسطة المملوكة لنساء في مصر بلغ 283 مليون دولار، وهو ما يُشكِّل قطاعاً كبي ا رً من السوق،** 107 ولكن
- معدلات انتشار الخدمات المصرفية من أدنى المعدلات في المنطقة كما يتضح في الشكل 3- 1 أدناه.
- وثمَّة **معوقات أخرى** مَقيّدة منها:) 1(**الأع ا رف الاجتماعية والثقافية المُقيِّدة؛**) 2(**العقبات القانونية والتنظيمية؛**) 3(**الفرص المحدودة للحصول على التمويل؛**) 4(**الفجوات**

- **دور الجمعيات الأهلية ومؤسسات التمويل متناهي الصغر**
- تُقدِّم مؤسسات التمويل متناهي الصغر، سواء الجمعيات والمؤسسات الأهلية أو الشركات التجارية، الائتمان
- وخدمات تنمية الأعمال وخدمات التأمين الأصغر المحدود للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر)يبرز الإطار
- 7-3 أدناه واحدة من أنجح مؤسسات التمويل متناهي الصغر في مصر وهي جمعية رجال أعمال الإسكندرية(.
- وتوجد 725 جمعية أومؤسسة أهلية للتمويل متناهي الصغر وثلاث شركات تجارية حاصلة على ترخيص م ا زولة
- نشاط التمويل متناهي الصغر وتعمل في مصر، حيث تُقدِّم التمويل إلى 1.9 مليون عميل، % 66 منهم نساء. ووفقاً لتصريحات رئيس الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، قفزت قيمة محفظة التمويل متناهي الصغر في
- مصر إلى 11.12 مليار جنيه في 2017 من 6.66 مليار جنيه في 2016 . وعلى الرغم من الزيادة السريعة
- في حجم المحفظة، يواجه معظم مقدمي التمويل متناهي الصغر تحديات تضعف قدرتهم على توسيع نطاق

- نشاطهم. وأحد هذه التحديات هو العجز عن تعبئة المدخ ا رت بسبب القيود القانونية، وهو ما يؤثر على مدى توافر
- الأموال اللازمة لعمليات الإق ا رض. فضلاً عن ذلك، تتكاتف عوامل ضعف القد ا رت الإدارية والفنية والتنظيمية
- والشبكات في حالة الجمعيات والمؤسسات الأهلية لإضعاف إمكانية النفاذ إلى الأسواق، وقدرتها على تقديم أكثر
- من مجرد الدعم المالي وغير المالي المتواضع للشركات الناشئة والمشروعات المستقرة. وقد تأكَّد هذا خلال مناقشة
- جماعية مركزة مع نساء قلن إن الحصول على تمويل كاف لتلبية احتياجاتهن للتشغيل والنمو يماثل في صعوبته
- الحصول على الخدمات غير المالية والتكنولوجيا والوصول إلى الأسواق. وفي الريف، فإن التحدي الذي يعوق
- ريادة الأعمال النسائية أكبر بسبب قلة خدمات الدعم، والقيود المفروضة على سفر النساء. وعند النظر إلى توزيع
- التمويل متناهي الصغر بين الجنسين، نجد أنه على الرغم من تساوى حصتي الذكور والإناث من حيث عدد
- المستفيدين، فإن حصة الذكور تعادل مثلي حصة النساء من حيث حجم التمويل الذي يحصلون عليه. التنمية

والشمول المالي في مصر والأردن والمغرب وتونس، الشبكة اليورومتوسطية للد ا رسات الاقتصادية، 2018

الاستفادة من التكنولوجيا في تحقيق الشمول المالي

- **د الأعمال المصرفية من خلال الهاتف المحمول صناعة متنامية حقَّقت تقدماً ملموسا في مصر، مع زيادة**
- **عدد المشتركين من 50 % في 2008 إلى أكثر من 85 % في 147.2011 وعلى الرغم من أن البيانات عن توزيع**
- **المستخدمين حسب نوع الجنس غير متاحة، فإنه يُفترض أنه بالنظر إلى القيود على وقت الم أ رة وتنقلها، ستنتشر**
- **الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، ولاسيما بين النساء الأصغر سنا والأكثر تعليما واللاتي محيت أميتهن.**
- **تدور حاليا مناقشات عالمية بشأن إمكانيات الأعمال المصرفية عن طريق الهاتف المحمول في مساعدة النساء**
- **على التغلب على التحديات التي تعوق وصولهن إلى الخدمات المالية واستخدامها، ولاسيما ما يتعلق منها بالسفر**
- **والوقت والسلامة والخصوصية. ولكن محدودية الحصول على الهواتف المحمولة في العالم كانت إحدى أكبر**
- **العقبات التي تمنع استفادة النساء من الخدمات المصرفية عن طريق الهاتف المحمول. وتتفاوت التقدي ا رت**
- **بشأن الوصول إلى تكنولوجيا الهاتف المحمول تبعاً للمعايير المستخدمة)أي عدد المشتركين، ومالكو أو مستخدمو**
- **الهاتف المحمول(. واستنادا إلى بيانات المشتركين المنفردين، تظهر تقدي ا رت ال ا ربطة المهنية العالمية لصناعة**
- **الاتصالات المتنقلة) GSMA(أن هناك 1.7 مليار ام أ رة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط لا يمتلكن**
- **هاتفا محمولا. وترسم بيانات صدرت في الآونة الأخيرة عن الاستطلاع العالمي لمؤسسة غالوب 2016 صورة**
- **مُحدَّثة لملكية النساء للهاتف المحمول في أكثر من 140 بلداً وبين 97 % من البالغين في العالم. وتظهر هذه**
- **البيانات الجديدة أنه، في واقع الأمر، يمتلك 81 % من النساء في أنحاء العالم هواتف محمولة، ويصل معدل**
- **ملكية النساء في البلدان النامية إلى 80 %. وقد تبدو هذه البيانات مفاجئةً للبعض، لكنها تُؤكِّد وجود فجوة كبيرة**

- بين الجنسين في ملكية الهاتف المحمول. فهي تظهر فجوة نسبتها 7% في ملكية النساء للهاتف المحمول في العالم
- النامي وهو ما يعني ق ا ربة 190 مليون ام أ رة. وفي نوفمبر 2016 وافق البنك المركزي المصري على نسخة جديدة
- من اللوائح التنظيمية «لخدمات الدفع بالهاتف المحمول ». وستتيح اللوائح الجديدة لعملاء البنوك تحويل الأموال أو
- تلقيها والتحويلات عن طريق الحسابات على الهاتف المحمول. وتعد هذه اللوائح نهجا تجاه الشمول المالي لاسيما
- أن الخدمات المصرفية عن طريق الهاتف المحمول تنطوي على فرص نمو كبيرة في مصر، إذ إن معدل انتشار
- الهاتف المحمول في البلاد سجَّل 110 % في أغسطس 2017 .
- وتتاح محفظة خدمات الدفع بالهاتف المحمول للعملاء المتعاملين وغير المتعاملين مع البنوك في أنحاء
- مصر، الذين يمكنهم استخدام هذه المحفظة في إرسال المال، ودفع فواتير الهاتف، وشحن رصيد لهواتف الدفع
- المسبق، وتقديم تبرعات، وحجز تذاكر الطي ا رن، وذلك ضمن مجموعة واسعة من الخدمات التي تقدمها شبكة
- فوري. وسوف تستخدم المحفظة أيضاً قريباً جداً في دفع ثمن السلع والخدمات في العديد من الم ا ركز التجارية في
- أنحاء مصر، وتُمكِّن المستخدمين من إج ا رء معاملات التجارة الإلكترونية في أنحاء المعمورة. وشبكة فوري هي
- أسهل وأسرع وسيلة لأداء المدفوعات في مصر اليوم. وتُمكِّن شبكة فوري، التي أُطلِقت في ديسمبر 2009 بموافقة
- البنك المركزي، المصريين من دفع فواتيرهم بطريقة آمنة من خلال أكثر من 20 ألف منفذ دفع تابعة لفوري. وخدمة
- الدفع متاحة من خلال القنوات المصرفية القائمة، مثل فروع البنوك، وماكينات الصرف الآلي، والأعمال المصرفية
- عبر الإنترنت، وكذلك منافذ التجزئة المحددة بوضوح، ومكاتب البريد في أنحاء مصر. 148
- وثمة مثال على الابتكار في مجال الدفع هو برنامج التحويلات النقدية)تكافل وك ا رمة(الذي يُموّله البنك الدولي
- والحكومة المصرية بموجب اتفاق للتمويل المشترك، ويهدف البرنامج الذي ترعاه و ا زرة التضامن الاجتماعي إلى
- توسيع وتدعيم شبكة الأمن الاجتماعي للأسر الفقيرة. ويُغطِّي البرنامج الآن أكثر من 2.4 مليون أسرة)ق ا ربة
- 10 ملايين فرد(. و »تكافل » هو تحويل نقدي مشروط يُقدَّم إلى الأسرة على أساس الوفاء بشرط معدل انتظام
- لأطفالها في الد ا رسة نسبته 80 %، والقيام كحد أدنى بزيارتين لعيادة صحية للأمهات والأطفال دون السادسة من
- العمر لمتابعة نمو الأطفال، وحضور جلسات التوعية الغذائية، وضمان الانتظام في مواعيد التطعيمات، والرعاية
- قبل الولادة وبعدها. أمَّا ك ا رمة فهو المكون الخاص بالتحويل النقدي غير المشروط الذي يستهدف الفق ا رء كبار
- السن)فوق 65 عاماً(وذوي الإعاقة الشديدة. ويتم الدفع الإلكتروني شهريا من خلال شركة تكنولوجيا تشغيل
- المشروعات المالية 149 ، وتصدر بطاقة الدفع باسم الم أ رة في حالة تكافل، وتصرف التحويلات النقدية شهريا من
- خلال مكتب البريد. وتزيد فرص أن تنفق النساء الأموال التي تتحكَّم فيها على الاحتياجات الأسرية، مثل الطعام
- والمياه وكذلك رفاهة الأطفال بما في ذلك المصاريف المدرسية والرعاية الصحية. ويعد الإنفاق على التعليم ورفاهة
- الأطفال مُؤشِّ ا ر مهما للنمو والتنمية في المستقبل، وهو درس استخلصه العالم من كثير من البلدان الآسيوية سريعة
- النمو. ويجري تكميل ب ا رمج التحويلات النقدية ببرنامج للإدماج في الأنشطة الإنتاجية)فرصة(الذي تم تصميمه
- ليكون برنامجاً للتأهيل سيُنشئ مسا ارت مستدامة لأشد السكان فق ا رً، ومنها تدخلات متعددة الأبعاد ذات أُطُر زمنية

- **مُحدَّدة: شبكات الأمان، والتعليم، والتوعية المالية والادخار، وتسهيلات أ رس المال الأولي، وتيسير الحصول على أ رس المال، والتوجيه أو الإرشاد بشأن المها ا رت الحياتية**

- **وقد يلعب استخدام التكنولوجيا دو ا ر في تذليل العقبات التي تحول دون الشمول المالي بتمكينه المؤسسات**
- **المالية من الوصول إلى النساء دون فرض مزيد من القيود على وقتهن المحدود وتنقلهن. وعلى الصعيد**
- **العالمي، ساعدت التكنولوجيا المالية الرقمية ولاسيما انتشار الهواتف المحمولة في العالم على توسيع إمكانية**
- **الحصول على الخدمات المالية لفئات السكان التي يصعب الوصول إليها ومشروعات الأعمال الصغيرة، وذلك بتكلفة محدودة ومخاطرة متدنية**

- **وفي يناير 2018 ، أطلق المعهد المصرفي المصري مبادرة لمناقشة الأطر البيئية للخدمات المالية الرقمية محليا وعالميا. وجاءت المبادرة بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية – أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي- وممثلين عن**
- **القطاع المصرفي في مصر. ووفقاً لما ذكرته مؤسسة التمويل الدولية، ناقشت المبادرة كيف يمكن للبنوك الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة التي تساعد على الارتقاء بالمعاملات غير النقدية، ومعالجة إدارة المخاطر الإلكترونية، ورقمنة البنوك والخدمات. وجاء هذا في جهد مشترك بين الطرفين المعنيين بزيادة الشمول المالي في مصر، وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية في البلاد، وهو جهد عمل البنك المركزي المصري على تفعيله في الآونة الأخيرة من خلال القروض لاسيما للنساء.**
- **وتهدف مبادرة البنك المركزي للقروض الجديدة نسبيا إلى تعزيز مكانة الم أ رة في القطاعين العام والاقتصادي من خلال تيسير فرص حصولهن على القروض، بخطى أسرع، وبقدر أقل من الشروط.**
- **الخلاصة والتوصيات الرئيسية بشأن السياسات**
- **إن الشمول المالي للنساء المصريات عامل رئيسي لتحقيق تمكينهن الاقتصادي وقدرتهن على توفير سبل كسب الرزق لأسرهن، والمشاركة في النمو الاقتصادي. «إن تحرير النساء وأسرهن من الفقر يتطلب تدعيم قد ا رتهن**
- **الاقتصادية ك ا رئدات أعمال ومنتجات وعاملات في القطاع غير الرسمي حتى يمكنهن الوصول إلى الأسواق والتأثير**
- **عليها. وتشير الشواهد المستخلصة من مختلف البلدان إلى أن مشاركة الم أ رة في النشاط الاقتصادي عامل رئيسي في**
- **تسريع وتيرة التنويع والنمو الاقتصادي، وأنها تساند الابتكار بتوسيع معين المواهب والحد من عدم المساواة. وفي**
- **هذا السياق، تُؤكِّد الخب ا رت الدولية والإقليمية أن الشمول المالي وريادة الأعمال عاملان رئيسيان لتمكين الم أ رة**
- **شريطة أن تتوفر بيئة داعمة في النواحي القانونية والتنظيمية وإطار أنشطة الأعمال. لقد لاقت تجربة البرنامج**
- **الذي أطلقه بنك فلسطين باسم «فلسطينية » استحساناً دولياً. ويستهدف البرنامج كل النساء، بما في ذلك ا رئدات**
- **الأعمال، والنساء العاملات، والنساء في البيوت، من خلال آليات تمويل وخدمات تلبي احتياجاتهن المختلفة وت ا رعي**
- **ظروفهن. وفي هذا السياق، استُحدِث نظام القرض بدون ضمانات للنساء لتعزيز الشمول المالي للنساء اللاتي لا**
- **يمتلكن موارد تساعدهن على بناء أ رس المال. علاوة على ذلك، أُنشئت وحدة للخدمات الاستشارية غير المالية**
- **لتدريب النساء على الإدارة المالية. وغطَّى البنك أيضا مصاريف التسجيل السنوي لكل مشروعات النساء في عام 2016 في غرفتي التجارة والصناعة.**

الشكل ٣-٣ الشمول المالي الكامل للمرأة يتطلب التشجيع على ٣ مستويات

المصدر: التحالف العالمي من أجل المرأة http://www.gbaforwomen.org/

القدرات البشرية
التعليم الجيد ومحو الامية
المعرفة المالية والرقمية
التوعية بفرص العمل في التكنولوجيا
تدريبات مهنية في مواقع العمل
الحد من الزواج المبكر
الصحة الإنجابية وتنظيم الاسرة
الشمول المالي
تقديم حوافز للبنوك للعمل في القروض الصغيرة وشروط أقل
تسهيلات مالية
زيادة تحويلات تكافل وكرامة وفتح حسابات لهم
المساواة بين الجنسين في التجارة و المشروعات والتكنولوجيا
دعم اول اتحاد مصري لتمويل متناهي الصغر
ريادة الاعمال
تشجيع ريادة الاعمال وتنمية قدرات رائدات مع مشترين دوليين وحكوميين
اتاحة التكنولوجيا
منصات تطوير الاعمال من خبراء متخصصين
قصص نجاح
حاضنات
تدريبات مبتكرة لرائدات الاعمال
العمل اللائق وبيئة امنة
ختم الشركات
مرونة في العمل لتوفيق مع المسئوليات الاسرية
مبادرات من الدراسة الى العمل
العنف والتحرش
تشريعات وانفاذ القانون
الأعراف
توعية
عرض نماذج إيجابية
تدريبات سيدات للرجال والعكس
منظومة ممارسة الاعمال
تعديل اللوائح للقطاعات الجاذبة للنساء تكنولوجيا المعلومات الصناعات الزراعية – منتج واحد
قانون العمل
تدريب لقادة المستقبل
العودة الى العمل

علاقة التقاطع بين الشمول المالي وريادة الأعمال

يتضمَّن الشمول المالي مجموعة متنوعة من الخدمات المالية المتاحة للبالغين والتي تمكنهم من تحسين مستويات معيشتهم، وتأسيس نشاط تجاري أو تنميته إذا أرادوا. وفي هذه الحالة، يكون الحصول على التمويل ذا أهمية بالغة. **وتواجه أكثر من ثلث مشروعات الأعمال المملوكة لنساء على مستوى العالم عقبات في طريق الحصول على التمويل.** ويشكل تقديم الضمانات قيدا رئيسيا أمام الفقراء، ولاسيما النساء، ومع ذلك، فإن ما يصل إلى ٩٥٪ من قروض مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تقدمها المؤسسات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتطَّلب مثل هذه الضمانات.

وتبلغ معدلات ريادة الأعمال في المنطقة ٤٪، وهي من أدنى المستويات على الصعيد العالمي[١١٥]، على الرغم **من أن بيانات مؤسسة التمويل الدولية تشير إلى أن أداء رائدات الأعمال يماثل أداء الرجال، ومعدلات اقتراضهن تماثل معدلات الرجال شريطة أن تكون بيئة الأعمال داعمة.**[١١٦]